لم يحدد موقفه من الترشح

الرئيس بوتفليقة يوجه باتخاذ كافة التدابير لضمان نزاهة الانتخابات

الجزائر/ وكالات

وجه الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتأمين الانتخابات الرئاسية المقررة في 17 ابريل القادم وضمان نزاهتها وحيادتيها في مسعى منه لطمأنة المعارضة المتخوفة من احتمال تدخل الجيش لصالحه إذا ما ترشح لولاية رابعة.

ولم يعلن بوتفليقة موقفه من الانتخابات، رغم النداءات المتكررة له للترشح حتى دون أن يشفى تماما من الجلطة الدماغية التي أصيب بها في ابريل 2013م.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن بوتفليقة أصدر قرارا ذكر فيه "جميع السلطات والهيئات المكلفة بتنظيم الانتخابات الرئاسية القادمة بالأداء الفعلي والصارم لمهامها المنصوص عليها قانونا قصد ضمان إجراء اقتراع لا يرقى الشك إلى مصداقيته".

وأوضحت الوكالة ان الرئيس ذكر "بالأوامر التي كان قد أسداها للحكومة والمتمثلة في السهر على استجماع ما يقتضيه التنظيم المحكم لهذا الاستحقاق الانتخابي ضمانا لحسن سيره، في كنف مراعاة القانون والحياد والامتثال لشروط النزاهة والشفافية والمصداقية".

وأضافت أن بوتفليقة أكد "على جملة من المبادئ التي لابد على كل المشرفين على تنظيم العملية الانتخابية الاضطلاع بها من بينها وجوب الالتزام التام بمبدأ الإنصاف والحياد من قبل جميع أعوان الدولة المجندين في إطار تنظيم هذا الانتخاب وتفادي أي فعل من شأنه المساس بأي من حقوق الناخبين والمترشحين المكفولة دستوريا وقانونيا".

وتوجه الرئيس الى الولاة قائلا "انه يتعين عليهم بالدرجة الأولى وعلى جميع المسؤولين المعنيين، السهر شخصيا على استيفاء جميع الشروط حرصا منه على مصداقية وشفافية العملية الانتخابية".

وأوضحت أن الرئيس أمر في هذا الصدد "الولاة أن يضعوا في مقدمة أولوياتهم مسؤولياتهم الكاملة في احباط كل محاولة تستهدف الاخلال بمبدأ الحياد أو المساس بمصداقية الاقتراع، وردع مثل هذه الأفعال ومعاقبتها، خاصا بالذكر استعمال أملاك أو وسائل الإدارة أو استعمال الأملاك العمومية لفائدة حزب سياسي أو مترشح".

وأمر بوتفليقة باتخاذ جملة إجراءات لضمان نزاهة الانتخابات، بينها "ترقية وتسهيل ممارسة الناخبين حقهم في التصويت واختيارهم الحر لمن يرونه جديرا بثقتهم وضمان تنظيم محكم للحملة الانتخابية وحسن سيرها وتسهيل عمل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وفروعها المحلية".

كما دعا بوتفليقة "وسائل الإعلام العمومية أن تتحلى بالصرامة المهنية والاحترافية لضمان معاملة كافة المترشحين بتمام الانصاف سواء خلال الحملة الانتخابية أو خلال الفترة التي تسبقها"، بينما دعا الصحافة الخاصة الى التقيد "بنفس الواجب المهني وبمراعاة أخلاقيات المهنة".

وقبل شهرين من الانتخابات الرئاسية اعلن اكثر من ثمانين شخصا، من بينهم كثير من المجهولين ورئيس الحكومة الاسبق علي بن فليس الخاسر امام بوتفليقة في انتخابات 2004م، عزمهم على خوض السباق الرئاسي.

ويفصل المجلس الدستوري في هذه الترشيحات بعد الرابع من مارس ويعلن اسماء المرشحين الرسميين، على ان تبدأ الحملة الانتخابية في 23 مارس.

واثارت التغييرات التي قام بها الرئيس الجزائري منذ سبتمبر في قيادة المخابرات حملة من التعليقات لسياسيين وعسكريين سابقين، تحدثت عن صراع بين بوتفليقة والجنرال محمد مدين المكنى بالجنرال توفيق حول ولاية رابعة للرئيس المريض الذي يحكم البلاد منذ 1999م.

وجرد بوتفليقة المخابرات من ثلاث مصالح أساسية، وهي أمن الجيش والصحافة والشرطة القضائية العسكرية، ووضعها تحت سلطة رئيس الأركان، كما غير مديري الأمن الداخلي والخارجي.

ولم يكتف بوتفليقة بذلك بل أحال قبل أسبوعين على التقاعد العميد آيت وعراب عبد القادر المكنى بـ"الجنرال حسان" مدير مكافحة الإرهاب في جهاز المخابرات وأحد المقربين جدا من الجنرال توفيق.

وكانت أبرز هذه التصريحات تلك التي أدلى بها عمار سعداني الأمين العام للحزب الحاكم حزب جبهة التحرير الوطني الذي يرأسه بوتفليقة.

وطالب سعداني في مطلع فبراير الجاري الجنرال توفيق، بالاستقالة، متهما اياه بـ"التقصير" في مهام حماية البلد وبالتدخل في السياسة.

وبحسب سعداني فان هدف الجنرال توفيق هو منع بوتفليقة الذي يحكم البلاد منذ م1999 من الترشح لولاية رئاسية رابعة، بمناسبة الانتخابات المقررة في 17 ابريل.

عشرات الجرحى في يوم إحياء مجزرة الحرم الابراهيمي

الفلسطينيون يتمسكون بالحل الشامل والجذري للنزاع مع إسرائيل

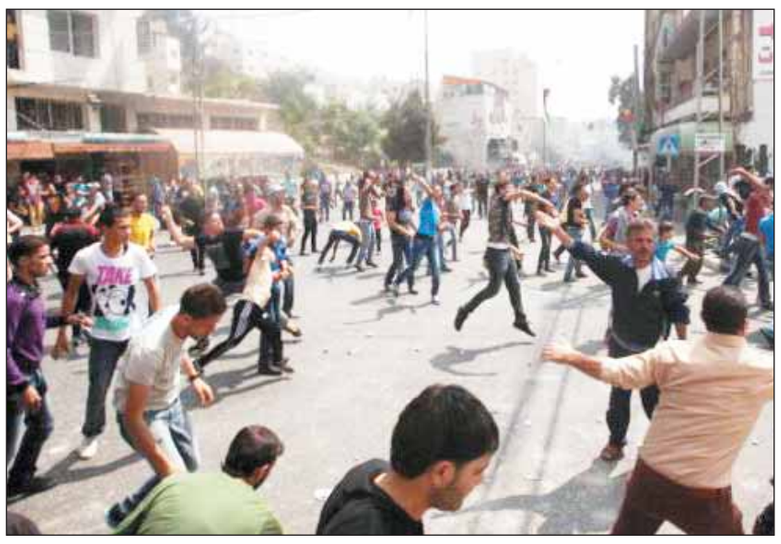

متابعة \ عبدالملك السلال

رفض الفلسطينيون الأفكار التي طرحها وزير الخارجية الأميركي جون كيري على الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال اجتماعهما مؤخرا في باريس، معتبرين انه "لا يمكن قبولها أساسا لاتفاق إطار" مع إسرائيل لأنها "لا تؤدي إلى تحقيق السلام".

يأتي ذلك متزامنا مع تظاهرة فلسطينية في ذكرى مرور عشرين عاما على مجزرة الحرم الإبراهيمي شارك فيها ألف متظاهر وأدت إلى سقوط عشرات الجرحى في مصادمات مع الشرطة الإسرائيلية

ويسعى كيري منذ أشهر إلى إقناع الإسرائيليين والفلسطينيين ب"اتفاق إطار" يمهد للتوصل إلى تسوية نهائية للنزاع ولكن من

وصرح مسؤول فلسطيني أمس الجمعة لوكالة الصحافة الفرنسية طالبا عدم كشف هويته ان كيري "طرح على الرئيس عباس عددا من الأفكار والمقترحات التي ما زالت في مرحلة النقاش مع الإدارة الأميركية خلال الاجتماعين اللذين عقدا مؤخرا في باريس".

وأكد أن "هذه الأفكار والمقترحات لا يمكن أن يقبل بها الجانب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية أساسا لاتفاق إطار لأنها لا تلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولا تؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية ولا إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقتنا".

هذا وقد أكد الرئيس الفلسطيني خلال لقائه أمس مع نظيره الفرنسي فرنسوا هولاند في قصر الاليزية "أعاد تأكيد الموقف الفلسطيني ورؤيته للحل التي تستند لقرارات الشرعية الدولية وقرارات المؤسسات القيادية الفلسطينية وقرارات الجامعة العربية".

عشرة جرحى في تظاهرة في الخليل لأحياء ذكرى مجزرة الحرم الإبراهيمي

ميدانيا شارك نحو ألف فلسطيني أمس في تظاهرة في ذكرى مرور عشرين عاما على مجزرة الحرم الإبراهيمي واحتجاجا على إغلاق شارع الشهداء في مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة، أغلقه الجيش الإسرائيلي منذ المجزرة التي أودت بحياة 29 فلسطينيا.

وتخللت التظاهرة مواجهات بالحجارة بين شبان وجنود الجيش الإسرائيلي الذي اعتقل ثلاثة شبان فيما أصيب حوالي عشرة متظاهرين برصاص مطاطي بينما أصيب ثلاثة آخرون بحالات اختناق بسبب الغاز المسيل للدموع.

وذكرت مصادر صحفية ان "التظاهرة انطلقت من ساحة مسجد علي البكاء في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية باتجاه مداخل البلدة القديمة واصطدموا بحاجز عسكري على مداخل شارع الشهداء".

وهتف المتظاهرون "لا للاحتلال .. لا للاستيطان" خلال التظاهرة التي شارك فيها ناشطو سلام أجانب .

وأوضح تلك المصادران "الجيش الإسرائيلي أعلن أن التظاهرة غير قانونية وطالب الشبان بالتفرق وبعدها أطلق قنابل صوتية وقنابل غاز مسيل للدموع باتجاه المتظاهرين"، مشيرا إلى حدوث "مواجهات بالحجارة بين الشبان الفلسطينيين وأفراد الجيش".

وكان الجيش الإسرائيلي أغلق شارع الشهداء ونحو 700 محل تجاري في مدينة الخليل القديمة وجعلها مناطق عسكرية لا يستطيع السكان العرب استخدامها منذ المجزرة التي ارتكبها فجر الخامس والعشرين من فبراير 1994 الطبيب اليهودي باروخ غولدشتاين.

وقد أطلق النار على مصلين مسلمين في المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل أثناء أدائهم صلاة الفجر مما أدى إلى إلى مقتل مصليا وجرح 150 آخرين قبل أن ينقض عليه مصلون آخرون ويقتلوه.

قاعدة الصومال تتبنى الهجوم على القصر الرئاسي بمقديشو

مقديشو/ (أ ف ب)

أعلن المتمردون الصوماليون الشباب مسؤوليتهم عن هجوم "الكوماندوس" الذي استهدف أمس القصر الرئاسي في مقديشو وخلف عدة قتلى، مؤكدين ان المعارك مستمرة.

ويأتي الهجوم الإرهابي الدامي بعد يومين من تصريح لرئيس الوزراء الصومالي عبد الولي شيخ أحمد أكد فيه أن حكومته تخطط لطرد المتشددين الإسلاميين من معاقلهم المتبقية في البلاد بنهاية العام م2014.

وذكر الناطق باسم الشباب المدعو عزيز ابو مصعب ان "مجموعات الكوماندوس التابعة لنا هاجمت القصر الرئاسي المزعوم لقتل او اسر من في داخله" في إشارة للرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ومن معهد داخل القصر.

وأكد ابو مصعب ان "المعارك مستمرة"، لكن الشرطة قالت إن قوات الأمن صدت الهجوم.

وأكدت الشرطة الصومالية صد الهجوم، مشيرة إلى أن حركة الشباب التي لها صلة بالقاعدة هاجمت مجمع قصر الرئاسة الجمعة واقتحم مقاتلوها البوابة بسيارة ملغومة واشتبكوا في معركة شرسة بالأسلحة مع قوات حفظ السلام الأفريقية.

وقال عبدي قدير أحمد وهو ضابط شرطة كبير: إن معركة الجمعة وقعت عند منزل أكبر قائد عسكري صومالي وهو الجنرال ضاهر ادن قرشي الذي يقع في نفس المجمع وبالقرب من مبنى قصر الرئاسة.

وقال حسين فرح وهو ضابط شرطة كبير في مكان الحادث "مقاتلو حركة الشباب الذين هاجموا القصر كانوا نحو عشرة رجال يرتدون الزي العسكري والبيريهات الحمراء (التي يرتديها حرس القصر الرئاسي)".

وكان لديهم ثلاث سيارات.. إحداها سيارة ملغومة والسيارتان الاخريان كانتا تقلان مقاتلين مدججين بالسلاح".

وأضاف: جميع مقاتلي حركة الشباب قتلوا بعضهم فجروا أنفسهم بينما قتل الآخرون بالرصاص.. كما قتل العديد من افراد الحرس الحكومي. والآن المعركة انتهت وتناثرت في المكان اشلاء بشرية ودماء".

واعلن وزير صومالي ان القصر الرئاسي في مقديشو عاد مجددا الى سيطرة السلطات بعد تعرضه لهجوم كبير شنه متشددون.

وكشف وزير الامن القومي عبد الكريم حسين غوليد امام الصحافيين ان "الوضع عاد الى طبيعته، الى سيطرة القوات الامنية".

ومن جهته، أكد مبعوث الامم المتحدة إلى الصومال ان الرئيس الصومالي حسن شيخ محمد لم يصب بعد الهجوم على قصر الرئاسة المحصن في العاصمة مقديشو.

فنزويلا..تظاهرات المعارضة تؤجج العنف والسلطات تسعى لإخمادها

كراكاس/ أ ف ب

أمرت السلطات الفنزويلية بارسال كتيبة مظليين الى سان كريستوبال (غرب) احد معاقل الاحتجاج الطلابي بينما هدد الرئيس نيكولاس مادورو بوقف بث شبكة السي ان ان الاميركية.

وقال وزير الداخلية ميغيل رودريغيز: ان كتيبة المظليين هذه ستكلف مراقبة مداخل سان كريستوبال عاصمة ولاية تاشيرا.

وتشهد فنزويلا منذ مطلع فبراير تظاهرات طلابية مدعومة من المعارضة بدأت خارج المدن للاحتجاج على غياب الامن وغلاء المعيشة، تليها اعمال عنف في المساء باستمرار. وسقط اربعة قتلى منذ بداية هذه التعبئة التي يأمل بعض قادة المعارضة المتشددين الاستفادة منها لاسقاط الرئيس مادورو الذي انتخب على رأس البلاد في نيسان/ابريل الماضي بعد وفاة راعيه الرئيس الاشتراكي السابق هوغو تشافيز.

وافلت مؤسس حزب الارادة الشعبية اليميني ليوبولدو لوبيز (42 عاما) احد قادة التعبئة كانت الشرطة تبحث عنه بعد تظاهرة سقط فيها ثلاثة قتلى في 12 فبراير ثم قام بتسليم نفسه، من ملاحقات بتهمة القتل، هدد بها مادورو.

وقالت محكمة القضاء العليا في بيان أمس الأول: ان لوبيز الموقوف في سجن عسكري في ضاحي كراكاس اتهم "باضرام النار عمدا والتحريض على العنف والتسبب باضرار في ممتلكات عامة وتشكيل عصابة اشرار".

وقد وضع في التوقيف الموقت وقد يبقى 45 يوما الوقت اللازم لترتيب محاكمته، كما ذكر احد محاميه. وفي الوقت نفسه، دعت المنظمات الطلابية في بيان "المجتمع المدني الفنزويلي الى الرد على العنف بورود بيضاء".

وتشهد كراكاس وسان كريستوبال وفالنسيا (شمال) منذ اسبوعين تظاهرات يومية تتحول ليلا الى صدامات بين قوات الامن ومجموعات متطرفة يتسلل اليهم في بعض الاحيان افراد مسلحون تقول المعارضة انهم من مؤيدي الحكومة في اجواء من الاتهامات المتبادلة بالاستفزاز.

وقال اسقف كراكاس خورغي اوروسا لتلفزيون غلوبوفيجن: انه في التظاهرات "هناك مجموعات مسلحة كثيرة لا تنتمي على ما يبدو الى امن الدولة".

واضاف: "لا افهم كيف يمكن ان يتحركوا بحرية وبلا عقاب"، مؤكدا انه على الحكومة "ضبط هذه المجموعات".

وشاهد صحافيون من وكالة الصحافة الفرنسية مساء الاربعاء الماضي في المناطق الشرقية الراقية للعاصمة ارتالا من الآليات تتحرك بقوة يرافقها رجال على دراجات نارية لم تعرف هوياتهم. وبالقرب منهم في حي شاكاو المعقل الآخر للمعارضة الذي شهد ثلاث ليال من الهدوء النسبي، اغلق متظاهرون مجددا شوارع واضرموا النار في حاويات القمامة.

وردت الشرطة مستخدمة خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع واطلاق الخرطوش بينما بدأ مسلحون على دراجات نارية اطلاق النار مما ادى الى فرار المتظاهرين الى المباني المحيطة.

وقالت شبكة غلوبوفيجن في ماراكايبو (غرب ثاني مدن البلاد) وسان كريستوبال وفالنسيا: ان معظم المحلات التجارية خفضت ساعات عملها بينما تباطأت رحلات النقل العام.

من جهة اخرى، هدد الرئيس الفنزويلي أمس الأول شبكة السي ان ان بوقف بثها في حال لم تعدل برامجها متهما المحطة الاخبارية الاميركية بالسعي الى اظهار بلاده بانها في حالة "حرب اهلية".

وقال الرئيس للاذاعة والتلفزيون في فنزويلا :"طلبت من وزيرة الاتصالات ديلسي رودريغيز ابلاغ سي ان ان انها بدأت العملية الادارية لوقف برامجها في حال لم تصحح موقفها. يجب وقف هذه الحملة الدعائية للحرب".

واضاف: "كنت في مكتبي واشاهد سي ان ان. الامر يتعلق ببرامج حرب طيلة الـ24 ساعة. يريدون ان يظهروا للعالم ان فنزويلا هي في حالة حرب اهلية في حين ان الناس في فنزويلا يعملون".

والاسبوع الماضي، سحبت الحكومة الفنزويلية تراخيص قنوات الشبكة الاخبارية الكولومبية "ان تي ان 24" متهمة اياها بخلق "القلق" في صفوف الشعب ببثها صورا عن اضطرابات بعد مظاهرات طلابية وللمعارضة.

واخيرا، رفضت الحكومة الفنزويلية بشكل قاطع تصريحات الرئيس الاميركي بشأن العنف في فنزويلا. وقالت وزارة الخارجية الفنزويلية في بيان: ان تصريحات الرئيس الاميركي "تشكل تدخلا فاضحا جديدة في شؤون بلدنا وما يزيد من سوء الامر استخدام معلومات خاطئة وتأكيدات لا اساس لها".

وكان اوباما دان الاربعاء الماضي اعمال العنف في فنزويلا ودعا الحكومة الفنزويلية الى الافراج عن المتظاهرين المعتقلين. وقال اوباما انه يدين "العنف غير المقبول" في فنزويلا واوضح ان الولايات المتحدة مع منظمة الدول الاميركية "تدعو الحكومة الفنزويلية الى الافراج عن المتظاهرين الذين اعتقلتهم والبدء بحوار حقيقي".